صدارة للمعلومات والاستشارات
Sadara for information and consulting

25 تشرين الثاني/ نوفمبر 2026

حدث ورأي

اغتيال قادة الأمن الداخلي في غزة يعزز أولويات الاحتلال في استهداف المنظومة الأمنية التي تستند إليها حماس في إدارة القطاع

الحدث

اغتال جيش الاحتلال، أمس الثلاثاء 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2026، مدير عام جهاز الأمن الداخلي بوزارة الداخلية في غزة، العميد نعيم أبو نحل، بغارة جوية غربي مدينة غزة. وقال بيان مشترك للجيش وجهاز الأمن العام "الشاباك" إن أبو نحل كان يعمل على الإعداد لهجمات وترميم قدرات حركة "حماس"، وإن اغتياله يمثل ضربة للقدرات الإدارية للجهاز. وفي اليوم التالي، أعلنت وزارة الداخلية اغتيال مدير جهاز الأمن الداخلي في محافظة شمال غزة، العقيد محمد أبو العوف، برفقة زوجته وابنتيه، جراء قصف مسكنهم في مخيم الشاطئ غربي مدينة غزة. وربطت وزارة الداخلية في غزة اغتيال أبو نحل بما قالت إنها نجاحات حققها الجهاز في مواجهة مجموعات مسلحة متعاونة مع الاحتلال وتحتمي بمناطق سيطرته.

الرأي

يعزز اغتيال أبو نحل وأبو العوف، خلال أقل من أربع وعشرين ساعة، مؤشرات تركيز الاحتلال "الإسرائيلي" على استهداف المنظومة الأمنية التي تستند إليها الإدارة الحكومية في المناطق الخاضعة لسيطرة حركة "حماس". فقد سبق ذلك، خلال الصيف، اغتيال مديري الشرطة في محافظتي غزة والشمال، ومدير الأمن الداخلي في المحافظة الوسطى، فيما تشير بيانات وزارة الداخلية في غزة إلى مقتل 75 من ضباط وعناصر الشرطة منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ وحتى مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني. ويكشف تزامن استهداف هذه القيادات، مع استمرار اغتيال قادة الجناح العسكري للحركة، عن مسار للضغط على قدرات "حماس" العسكرية والأمنية والحكومية بالتوازي، بما يتجاوز منعها من إعادة بناء قدراتها القتالية إلى إضعاف قدرتها على ممارسة وظائف الحكم.

وتكتسب هذه التطورات أهمية إضافية في ظل تعثر خطة "مجلس السلام"، الذي انتقد في تقريره الأخير إلى مجلس الأمن عدم اتخاذ "إسرائيل" القرارات اللازمة لتدريب الشرطة الفلسطينية الجديدة ونشرها، كما اتهم "حماس" بمواصلة أنشطتها العسكرية وفرض الضرائب على البضائع. ويكشف ذلك عن تناقض بين استمرار استهداف المنظومة الأمنية القائمة وتعطيل إجراءات بناء البديل المفترض لها، إذ قد يؤدي اتساع الفجوة بين المسارين إلى تقويض قدرة القطاع على حفظ النظام العام، وتأمين عمليات الإغاثة، وتهيئة الظروف اللازمة لإعادة الإعمار، بصرف النظر عن هوية الجهة التي ستتولى إدارته مستقبلًا.

بموازاة ذلك، من شأن إضعاف الأجهزة الأمنية أن يحد من قدرة "حماس" على ضبط الوضع الداخلي ومواجهة المجموعات المسلحة المناهضة لها، ويتيح لهذه المجموعات توسيع هامش حركتها ونفوذها المحلي. ويتسق ذلك مع اتهامات وزارة الداخلية للاحتلال بالسعي إلى نشر الفوضى، وإن كانت المعطيات المتاحة لا تكفي للجزم بأن تمكين هذه المجموعات يمثل الهدف المباشر لجميع عمليات الاغتيال.

في المحصلة، يُرجّح أن يستمر استهداف القيادات العسكرية والأمنية للحركة دون إعلان إنهاء وقف إطلاق النار، في ظل تعثر ترتيبات المرحلة التالية ومحدودية قدرة الوسطاء على إلزام الأطراف بتنفيذ تعهداتها. وقد يعيد وقوع تطور أمني كبير أو انهيار مسار التفاوض طرح خيار العمليات العسكرية الواسعة. غير أن الخطر الأكثر إلحاحًا يتمثل في احتمال التآكل التدريجي لقدرة المؤسسات الأمنية القائمة قبل بناء مؤسسات بديلة، بما قد يحوّل الصراع على مستقبل حكم غزة إلى أزمة أوسع تتعلق بقابلية القطاع للحكم واستعادة الاستقرار.